

المطلب الأول: آليات التسوية الودية لمنازعات العمل الفردية في النظام الاشتراكي باعتبار أن الجزائر كانت مستعمرة من المستعمرات الفرنسية فكانت خاضعة للتشريع الفرنسي في كل المجالات و منها مجال قانون العمل . بعد الاستقلال مدد استمر الوضع إلغاية سنة 1966 تاريخ صدور القانون الأساسي العام للوظيفة العامة " ، إلا أن هذا القانون حصر مجال تطبيقه على الإدارات العمومية و بالتالي استثنى العمال الأجراء تاريخ أول تشريع أصدره المشرع الجزائري في مجال تنظيم علاقات العمل كان بموجب الأمر 74/71 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات 2 ،